

Distr.: General
30 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٤٦ و ١٥٧ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في ليبيريا عن الفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وميزانيتها
المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٢/٢٠١١ الفترة	اعتمادات الفترة
٢٠١٢/٢٠١١ الفترة	نفقات الفترة
٢٠١٢/٢٠١١ الفترة	الرصيد الحر للفترة
٢٠١٣/٢٠١٢ الفترة	اعتمادات الفترة
٢٠١٣/٢٠١٢ الفترة	النفقات المتوقعة للفترة
٢٠١٣/٢٠١٢ الفترة	الرصيد الحر المقدر للفترة
٢٠١٤/٢٠١٣	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة
٢٠١٤/٢٠١٣	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة
٢٠١٢/٢٠١١ الفترة	٥٢٥ ٥٥٩ ٩٣٠ دولاراً
٢٠١٢/٢٠١١ الفترة	٥٢٢ ٩١٧ ٢٠٠ دولار
٢٠١٢/٢٠١١ الفترة	٢ ٦٤٢ ٧٣٠ دولاراً
٢٠١٣/٢٠١٢ الفترة	٤٩٦ ٤٠٥ ٠٠٠ دولار
٢٠١٣/٢٠١٢ الفترة	٤٩٦ ٤٠٣ ٥٠٠ دولار
٢٠١٣/٢٠١٢ الفترة	١ ٥٠٠ دولار
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٧٨ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٧٧ ٥٥٠ ٨٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.



أولا - مقدمة

- ١ - تستتبع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٢٩ أدناه تخفيضاً قدره ٢٠٠ ٦٧٣ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/755).
- ٢ - وقد اجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في تمويل البعثة، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت برودود خطية وردت في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير، الوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها كمصدر للمعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتصل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها الصادرين في هذا الصدد (A/67/782 و A/67/780 على التوالي).

ثانياً - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

- ٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٣٠١/٦٥، مبلغاً إجماليه ٣٠ ٤٠٤ ٥١٣ دولاراً (صافيّه ٦٣٠ ١٢٨ ٥٠١ دولاراً)، من أجل الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومبلغاً إجماليه ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولاراً (صافيّه ٠٠٠ ١١٥ ١٢ دولاراً) للدعم المقرر أن تقدمه البعثة للانتخابات. وقسّم المبلغ الذي يصل إجمالي مجموعته ٩٣٠ ٥٥٩ ٥٢٥ دولاراً (صافيّه ٦٣٠ ٢٤٣ ٥١٣ دولاراً) كأفضية مقررة على الدول الأعضاء. وبلغت النفقات لهذه الفترة ما إجماليه ٢٠٠ ٩١٧ ٥٢٢ دولاراً (صافيّه ٦٠٠ ٤٠٦ ٥١١ دولاراً)، ليتبقى رصيد حر إجماليه ٧٣٠ ٦٤٢ ٢ دولاراً (صافيّه ٣٠ ٨٣٧ ١ دولاراً). وبلغ معدل تنفيذ الميزانية ٩٩,٥ في المائة. أمّا انخفاض النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية فقابلته جزئياً احتياجات إضافية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين. ويَرد، في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية (A/67/609) تحليل مفصّل للفروق.

- ٤ - وعلى نحو ما ورد في الفقرة السابقة، اعتمدت الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولاراً للدعم الانتخابي الذي ستقدمه البعثة خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وخلال فترة الانتخابات، قدّمت البعثة وفقاً لقرارات مجلس الأمن (١٨٨٥ (٢٠٠٩)

و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ٢٠٠٨ (٢٠١١)، دعماً لوجستيا الهدف منه بوجه خاص لتيسير الوصول إلى المناطق النائية، ونسّقت المساعدة الانتخابية الدولية، ووفرت الدعم للمؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية، وبذلت مساعيها الحميدة لتهيئة مناخ مواتٍ لإجراء انتخابات سلمية. (المرجع نفسه، الفقرة ٨).

٥ - غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من تقرير الأداء، أن الموارد المستخدمة في دعم الانتخابات كانت أقل كثيراً مما هو مدرج في الميزانية، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم اكتمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل مطار سيريفز باين نظراً إلى ارتفاع مجموع تكلفة أعمال إعادة البناء وإلى انخفاض عدد ساعات الطيران لنقل المواد الانتخابية إلى المناطق النائية نتيجة الاعتماد بشكل أكبر على وسائل النقل البري. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه لم تُشغل فعلياً سوى وظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة الدولية الأربع المخصصة للمساعدة الانتخابية الدولية والممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٨ و ٦٠). وأبلغت اللجنة بأنه من مجموع المبلغ المعتمد لدعم الانتخابات وقدره ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار، أنفق مبلغ قدره ٤٠٠ ٨٣٥ ٢ دولار. وكما جاء في الفقرة ٢٨ من تقرير الأداء، أعيدت برمجة المبلغ المتبقي وقدره ٥٠٠ ٣٢٠ ٩ دولار واستخدم أساساً في تغطية زيادة تكاليف وقود الديزل ووقود الطيران والاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة لتغطية تكلفة مرتبات الموظفين الدوليين واستحقاقاتهم.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً من تقرير الأداء أن ترتيبات تخزين وتوفير حصص الإعاشة قد تأثرت نتيجة تأخر مدته ثمانية أشهر في الحصول على خدمات شحن البضائع لشحن تلك الحصص (انظر نواتج الدعم القياسية في إطار الإنجاز المتوقع ٤-١: تزويد البعثة بدعم لوجستي وإداري وأمني يتسم بالفعالية والكفاءة). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن طلب مجموعات حصص الإعاشة الميدانية قد رُفع في شهر آب/أغسطس ٢٠١١ وأن التاريخ المتوقع للتسليم هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. غير أنه عندما أصبحت حصص الإعاشة جاهزة للنقل البحري، أبلغ وكيل الشحن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأن التسليم سيتم في حاويات يبلغ طول الواحدة منها ٤٠ قدماً. وبما أن البعثة ليس لديها معدات قادرة على نقل هذه الحاويات، فقد طُرحت مناقصة جديدة لإيجاد وكيل للشحن بإمكانه شحن حصص الإعاشة باستخدام حاويات طول الواحدة منها ٢٠ قدماً. ومن ثم يتم التسليم حتى أيار/مايو ٢٠١٢. وترى اللجنة أنه كان يُمكن تفادي تأخير شحن البضائع لو أن البعثة كانت قد خططت للمستقبل بشكل أفضل وتأمل ألا تتكرر أي حالات تأخير، من هذا القبيل.

٧ - أما عن تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء المتعلق بكل وجه من أوجه الإنفاق، فهي ترد حينما كان لها محل، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ثالثاً - الوضع المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة بأن مجموع المبالغ التي قسمت كأُنصبة مقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا منذ إنشائها وصلت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، إلى ٩١٦ ٠٠٠ ٦٠٠٤ دولار. وبلغ قيمة ما ورد من مدفوعات حتى التاريخ نفسه ١٨٣ ٧٠٠ ٥٨٨٦ دولار، ليتبقى رصيد غير مسدد قدره ٣٠٠ ٧٣٢ ١١٨ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالقوات كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ١٨ ٨٦٩ ٠٠٠ دولار، وأن مجموع المبالغ المستحقة تحت بند المعدات المملوكة للوحدات كان في التاريخ نفسه ١٨ ٦٧٠ ٨٠٠ دولار. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، كان لدى البعثة رصيد نقدي قدره ١٣٥ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وبعد خصم مبلغ قدره ٧٥ ٩١٣ ٤٠٠٠ دولار هو قيمة الاحتياطي النقدي الذي يغطي نفقات التشغيل لمدة ثلاثة أشهر (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات)، كان المبلغ المتبقي وقدره ٥٩ ٣٨٦ ٦٠٠ دولار كافياً لسداد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٩ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، فقد أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه تم، منذ إنشاء البعثة وحتى ٣١ شباط/فبراير ٢٠١٣، تسديد مبلغ قدره ٢٠٠ ٩٦٩ ٣ دولار لتسوية ١١٩ مطالبة. ولم يبت بعد في مطالبتين. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتم على وجه السرعة تسوية المطالبتين اللتين لم يبت فيهما.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن حالة شغل الوظائف في البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ كانت، حتى تاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، على النحو التالي:

عدد الوظائف المأذون بها ^(أ)	عدد الوظائف المقررة	عدد الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)	
١٣٣	١٣٣	١٢٨	٣,٨	المراقبون العسكريون
٧٨٠٧	٧٨٠٧	٦٦٦٨	١٤,٦	أفراد الوحدات العسكرية
٤٩٨	٤٩٨	٤٧٧	٤,٢	شرطة الأمم المتحدة
١٢٦٥	٩٨٥	٨٦٩	١١,٨	الشرطة المشكّلة
٣٢	٣٢	٣١	٣,١	الأفراد المقدمون من الحكومات
الوظائف				
٥١٣	٥١٣	٤٥٦	١١,١	الموظفون الدوليون
١٠٦٤	١٠٦٤	٩٧٤	٨,٥	الموظفون الوطنيون
المساعدة المؤقتة العامة				
٢	٢	٢	-	الوظائف المؤقتة الدولية
١	١	١	-	الوظائف المؤقتة الوطنية
٢٣٧	٢٣٧	٢٢٠	٧,٢	متطوعو الأمم المتحدة

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

١١ - وقُدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات عن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبلغت النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ ما إجماليه ٣١٩٠٤٦٧٠٠ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يقدر أن يبلغ مجموع النفقات ٤٩٦٤٠٣٥٠٠ دولار مقابل الاعتمادات البالغة ٤٩٦٤٠٥٠٠ دولار، ليتبقى رصيد حر يُتوقع أن يبلغ ١٥٠٠ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٢ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢).

١٣ - وكُلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدماً بعملية السلام في ليبيريا. ويرد بيان بافتراضات التخطيط ذات الصلة ومبادرات دعم البعثة

لفترة الميزانية في الفقرات من ٨ إلى ٣٤ من تقرير الأمين العام المتعلق بالميزانية (A/67/755). ويُذكر أنه رغم أن الحالة العامة في ليبيا لا تزال مستقرة، فإن توطيد دعائم السلام بشكل كامل يحتاج إلى مواصلة إحراز تقدم في عدد من المجالات البالغة الأهمية، تشمل سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، وتحقيق التنمية، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة والعمليات السياسية لما لذلك من ارتباط بالإصلاح الدستوري وتحقيق المصالحة الوطنية. وتبعاً لذلك ستواصل البعثة، خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، تقديم الدعم لحكومة ليبيا في سياق التخفيض التدريجي للبعثة، وستسعى إلى معالجة الثغرات الجوهرية لتسهيل نجاح عملية الانتقال. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم البعثة في حملة أمور، بمواصلة التخطيط للمرحلة الانتقالية بالاشتراك مع الحكومة؛ ودعم تنفيذ وتطوير مختلف التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني وتقديم توصيات بشأن أولويات إصلاحه مستقبلاً؛ ومواصلة تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون والأمن، ولا سيما القوات المسلحة، والشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنس؛ وتعزيز فرص الاحتكام إلى القضاء في جميع أنحاء ليبيا؛ والنهوض بحماية حقوق الإنسان؛ وإعطاء الأولوية للأنشطة الداعمة لمبادرات الحكومة في مجالي الحوكمة والإصلاح السياسي.

١٤ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقرير الأمين العام، سيواصل العنصر العسكري في البعثة، خلال فترة الميزانية، خفض قوامه من ما مجموعه ٧ ٨٠٧ أفراد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٤ ٧٦٥ فرداً بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، سيعزز عنصر الشرطة بنشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة إضافية ليلعب مجموعها ١٠ وحدات، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، أن البعثة قد خططت لتقليصها المتوقع حتى منتصف عام ٢٠١٥.

١٥ - وتتضمن ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ أيضاً مقترحات بشأن إعادة تشكيل هيكلها التنظيمي والإداري، تمثيلاً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى البعثة بأن تضع التعديلات الداخلية الملائمة التي يستدعيها التخطيط لعملية انتقال تجتمع لها مقومات النجاح، وتراعي التحديات العامة، ولا سيما التحديات التي تعترض سبيل الحوكمة وسيادة القانون، وتراعي السياق السياسي. وتلي المقترحات أيضاً طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٦/٢٦٤، بأن تزيد البعثة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم (انظر أيضاً الفقرة ١٧ أدناه).

١٦ - ووفقاً لمقترح الأمين العام، ستؤدي العملية المقترحة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى موازنة الموارد القائمة مع الأولويات المقررة الثلاث، وهي: التخطيط الاستراتيجي للمرحلة الانتقالية؛ وتحقيق الاستقرار على الحدود وتعزيز التعاون فيما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وتعزيز المشاركة السياسية والتقنية المتعلقة بالمصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري، وتحقيق اللامركزية. وكانت التغييرات الرئيسية في الهيكل التنظيمي للبعثة على النحو التالي:

(أ) تعزيز مكتب الممثل الخاص للأمين العام بإنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي ووحدة لدعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي، ضمن الهيكل التنظيمي لمكتب الممثل الخاص، على فريق الدعم الميداني ومكاتب المقاطعات؛

(ب) القيام، حسبما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بنقل مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر الدعم وإعادةه إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك تعزيزاً للدور الاستراتيجي الذي يقوم به الإعلام في دعم تنفيذ ولاية البعثة؛

(ج) إنشاء ثلاثة مكاتب مواضيعية جديدة هي: قسم خدمات العدالة والأمن، ووحدة التدريب والتوجيه، وقسم إصلاح القوانين والسياسات، في إطار العنصر ٢: سيادة القانون، مع ما يرتبط بذلك من حلٍّ لشعبة دعم النظام القانوني والقضائي؛

(د) إنشاء ثلاثة مكاتب مواضيعية جديدة، وهي: قسم الحوكمة، وقسم التحليل السياسي، وقسم المصالحة وتوطيد السلام في إطار العنصر ٣: تعزيز الحكم الديمقراطي، مع ما يرتبط بذلك من حلٍّ لقسم التخطيط السياسي والسياسات، وقسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، وقسم الشؤون المدنية.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ من وثيقة الميزانية أن التنفيذ الكامل لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة سيمرُّ بثلاث مراحل ممتدة على فترات الميزانية المتعاقبة وأن من المتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في الوظائف المدنية و/أو تحويلها إلى وظائف وطنية.

١٧ - وترد الإشارة، في الفقرة ٢٨ من وثيقة الميزانية، إلى التعديلات المقرر إدخالها على عنصر الدعم. ويفيد الأمين العام بأن البعثة تقترح، بعد إجراء استعراض مكثف لاحتياجاتها، تقليصَ ملاك موظفيها المدنيين بحوالي ٧,٨ في المائة (١٤١ وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة)، بما يعكس انخفاض الاحتياجات من الدعم بسبب تخفيض القوات، وبهدف تقريب نسب الموظفين في البعثة إلى نسبهم في مثيلاتها من البعثات المتوسطة الحجم. وأبلغت اللجنة

الاستشارية، لدى استفسارها عن النسبة المثلثى لموظفي الدعم إلى الموظفين الفنيين، أن عدد موظفي الدعم في البعثات يحدده عادةً عدة عوامل، منها عدد الأفراد الفنيين/العسكريين الذين يحتاجون الدعم، وحجم الهياكل الأساسية ذات الصلة وتوزعها الجغرافي وتعقيدها، ودرجة تعقيد المهام المأذون بها. وأبلغت اللجنة كذلك بأن نسبة موظفي الدعم إلى الموظفين الفنيين في البعثة، طوال فترات الميزانية الأربعة السابقة، قد تراوحت بين ٢ إلى ١ و ٢,٣ إلى ١. أما النسبة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ فستكون ١,٧ إلى ١، مقارنةً بنسبة ٢,٣ إلى ١ خلال الفترة الحالية. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه يمكن الاسترشاد عند استعراض أعداد الموظفين بالبيانات المتعلقة بمستويات ملاك البعثات الأخرى إلا أن كل بعثة من البعثات تعمل في ظروف مختلفة وفي بيئة مختلفة ولها ولاية مختلفة، الأمر الذي يتطلب وجود عنصر دعم مصمّم خصيصاً لكل بعثة. فلا توجد نقاط مرجعية محددة للبعثات. وقد علّقت اللجنة كذلك على هذه المسألة في تقريرها المتعلق بالمسائل الشاملة (A/67/780). وتردّ تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتصلة بمقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك موظفي البعثة المدنيين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في الفقرات من ٣١ إلى ٤٠ الواردة أدناه.

١٨ - وترد في الفقرتين ٣٥ و ٣٧ من تقرير الأمين العام معلومات عن التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة. وأشار، في جملة أمور، إلى أن البعثة ستقوم، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، بتكثيف تعاونها مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية في ليبيريا وكوت ديفوار دعماً لجهود حكومتي البلدين في وضع وتنفيذ استراتيجية حدودية مشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكما أشار في الفقرة ١٦ أعلاه، يُقترح إنشاء وحدة مخصصة لدعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات لزيادة التعاون بين البعثتين على صعيد المقر وعلى الصعيد الميداني.

١٩ - وخلال فترة الميزانية، ستستعرض البعثة أيضاً تعاونها الإقليمي مع اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار السياق العام للاستراتيجية الأمنية الإقليمية التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٢٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن تأثير استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي على عمليات البعثة، أن التأثير كان، حتى تاريخه، محدوداً: فقد استفادت البعثة بصورة رئيسية من التدريب الذي يقدمه مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي بأوغندا. إضافة إلى ذلك، فإن مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات يقوم بدور مساند لقدرة البعثة في مجال النقل الجوي؛ وقد استفادت البعثة، حيثما أمكن ذلك، من نقل المعدات من مخزونات النشر الاستراتيجية التي يديرها المركز العالمي للخدمات، الذي يدير

أيضا عملية تتبع رحلات طائرات البعثة عن طريق السواتل ويوفر نظاما احتياطيا لحفظ بيانات تكنولوجيا المعلومات.

٢١ - وفيما يخص مسألة التنسيق فيما بين الأفرقة القطرية، تذكر اللجنة الاستشارية بأن تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" استهل في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بهدف رئيسي ألا وهو معالجة الأولويات الوطنية بطريقة أكثر تماسكا وفعالية وشمولا، بما يكفل تعزيز الأثر الكلي لأنشطة الأمم المتحدة (انظر A/65/743/Add.7، الفقرتان ٤٩ و ٥٠). ويشير الأمين العام في تقريره، إلى أن منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا ستواصل، خلال فترة الميزانية، تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/"البرنامج الواحد"، الذي يتماشى مع الاستراتيجية الحكومية الثانية للحد من الفقر، وبرنامج التنمية المتصل بهذه الاستراتيجية والقائم على الرؤية الوطنية المعنونة "نهضة ليبيريا عام ٢٠٣٠" (A/67/755، الفقرة ٣٩).

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٨ من تقرير الميزانية أنه يمكن للبعثة في ضوء مضيها في المرحلة الانتقالية وإعادة تشكيلها وحتمية التخطيط على الأجل الأطول، أن تعيد النظر في الإطار الاستراتيجي المتكامل أو في أي آلية مماثلة تكون بمثابة أداة تخطيط مشتركة للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بهدف تعزيز الاتساق التنظيمي وتعظيم الآثار، بما في ذلك تعزيز أوجه الكفاءة. ويشير الأمين العام إلى أن هذا النهج الشامل يمكن أن يشكل حجر الزاوية في العملية الانتقالية للبعثة، وأن الإطار الاستراتيجي المتكامل يمكن أن يكون بمثابة خريطة طريق لاستراتيجية خروج البعثة في نهاية المطاف. وتشدد اللجنة على أهمية الجهود المشتركة للتخطيط والتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري خلال المرحلة الانتقالية للبعثة.

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٣ - تصل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٢٢٤ ٤٧٨ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٠٠٠ ١٨١ ١٨ دولار، أو نسبته ٣,٧ في المائة بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠٥ ٤٩٦ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتتضمن هذه الميزانية اعتمادات لنشر ٧٨٣ ٥ من الأفراد العسكريين و ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٤٩٨ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٢٦٥ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٤٨٥ موظفا دوليا، و ٩٥٤ موظفا وطنيا، و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تخفيض الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ يبلغ ٠٠٠ ١٧٩ ١٨ دولار، أو أيضا ما نسبته ٣,٧ في المائة، إذا ما قورن بالنفقات المتوقعة لفترة

٢٠١٢/٢٠١٣ والبالغة ٥٠٠ ٤٠٣ ٤٩٦ دولار (انظر الفقرة ١١ أعلاه). والخفضُ المقترح هو نتاج لنقصان الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين، يقابله جزئياً زيادة تحت بندي وحدات الشرطة المشكّلة والموظفين الدوليين، وكذلك تحت بند التكاليف التشغيلية. وتُرد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام المتعلق بالميزانية المقترحة (A/67/755).

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، على الرغم من الانخفاض الكبير في الاحتياجات من الموارد تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (انخفاض مجموعه ١٠٠ ٨٨٥ ٢٧ دولار، أو نسبته ١٢ في المائة)، فإن من المتوقع أن تزداد الموارد المقدرة للتكاليف التشغيلية خلال فترة الميزانية (بمبلغ ٥٠٠ ٢٠١ ٦ دولار، أو بنسبة ٤,٣ في المائة). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها عن أسباب هذه الظاهرة، بأن النقصان العام في الاحتياجات تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ناتج أساساً عن تخفيض قوام البعثة من الأفراد العسكريين، الذي سيقابله جزئياً احتياجات إضافية متعلقة بنشر ثلاث وحدات إضافية من وحدات الشرطة المشكّلة (انظر الفقرات ٢٥-٢٧ أدناه). وتُعزى زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية أساساً إلى الاستبدال المزمع لمركبات البعثة ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها التي أصبحت عتيقة. وإضافة إلى ذلك، ونظراً لإعادة بعض أفراد القوات إلى أوطانهم، فسيتمّ على البعثة إغلاق بعض المعسكرات أو تقليص حجمها أو تجديدها استعداداً لإعادة شغلها، والاضطلاع بأنشطة تنظيف البيئة.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة الفرق
المراقبون العسكريون	١٣٣	-
أفراد الوحدات العسكرية	٧٨٠٧	٥٧٨٣ (٢٠٢٤)
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	-
وحدات الشرطة المشكّلة	٨٤٥	١٢٦٥ ٤٢٠

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

٢٥ - تصل الاحتياجات التقديرية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٣ ٢٠٤ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ١٠٠ ٨٨٥ ٢٧ دولار، أو نسبته ١٢ في المائة، مقارنة بمخصصات

الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. ويفيد الأمين العام بأن انخفاض الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ يعزى أساسا إلى خفض قوام أفراد الوحدات العسكرية من قوام مجموعه ٧ ٨٠٧ أفراد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٧٨٣ فردا بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ ثم إلى ٤ ٧٦٥ فردا بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. أما الانخفاض البالغ قدره ٥٠٠ ٦١١ ٣٨ دولار، أو نسبته ٢١,٦ في المائة، تحت بند أفراد الوحدات العسكرية، فيقابله جزئيا زيادة قدرها ٢٠٠ ٠٧٩ ١٢ دولار، أو نسبتها ٦١,٥ في المائة، تحت بند وحدات الشرطة المشكلة نتيجة زيادة قوام تلك الوحدات من ٨٤٥ فردا في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١ ٢٦٥ فردا في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (بزيادة الوحدات من ٧ إلى ١٠ وحدات) (A/67/755)، الفقرتان ١٢٧ و ١٢٩). وكانت عوامل الشغور المطبقة على تقديرات التكاليف على النحو التالي: ٣ في المائة للمراقبين العسكريين، و ٢ في المائة لأفراد الوحدات العسكرية، و ٧ في المائة لشرطة الأمم المتحدة، و ٥ في المائة لوحدات الشرطة المشكّلة، مقارنة بنسبة ٢ في المائة و ٢ في المائة و ٥ في المائة وصفر في المائة، على التوالي، في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٢٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أنه لا بد للبعثة، وهي تواصل عملياتها الانتقالية، من الجمع بين إعادة بعض أفراد القوات إلى أوطانهم وبين نقل قوام القوة المتبقي إلى الحدود وإلى مناطق "البؤر الساخنة"، حيث تشتد التهديدات الأمنية. مع إعادة أفراد العنصر العسكري إلى أوطانهم أو نقلهم، سيتم نشر وحدات الشرطة المشكلة الجديدة الثلاث في مواقع استراتيجية على طول الساحل تحتاج على الرغم من انخفاض التهديد الأمني فيها إلى بعض التغطية. وسيتيح نشر وحدات الشرطة المشكلة التحرك على وجه السرعة في مواجهة الحوادث الأمنية في مناطق لم يعد ينتشر فيها أفراد عسكريون من البعثة بشكل دائم، وتقديم المساندة أيضا إلى الوحدات الخاصة في الشرطة الوطنية الليبيرية في مواقع مقارها بالمناطق المختلفة.

٢٧ - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول التالي الذي يوضح التعديل الفعلي والمقرر لمستوى القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤:

التاريخ	الوحدات العسكرية (بإستثناء المراقبين العسكريين)	شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة (بما في ذلك الأفراد المقدمون من الحكومات)	التعليق
١ تموز/يوليه ٢٠١٢	٧٨٠٧	١٣٧٥	قوام القوة المعتمد
تموز/يوليه ٢٠١٢	٧٥٤٩	١٣٧٥	إعادة ٢٥٨ فرداً من الأفراد العسكريين إلى الوطن
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	٧٤٤٨	١٣٧٥	إعادة ١٠١ فرداً من الأفراد العسكريين إلى الوطن
كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	٦٦٨١	١٣٩٠	إعادة ٧٦٧ فرداً من الأفراد العسكريين العوداً إلى الوطن؛ ووصول ١٥ فرداً من وحدات الشرطة المشكّلة (المفرزة المتقدمة)
آذار/مارس ٢٠١٣	٦٦٨١	١٥١٥	وصول (١٢٥ فرداً) من أفراد الوحدة الأولى للشرطة المشكّلة
نيسان/أبريل ٢٠١٣	٦٦٥١	١٥١٥	إعادة ٣٠ فرداً من الأفراد العسكريين إلى الوطن
حزيران/يونيه ٢٠١٣	٥٧٨٣	١٦٥٥	إعادة ٨٦٨ فرداً من الأفراد العسكريين إلى الوطن؛ ووصول (١٤٠ فرداً) من أفراد الوحدة الثانية من الشرطة المشكّلة
تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣	٥٧٨٣	١٧٩٥	وصول (١٤٠ فرداً) من أفراد الوحدة الثالثة من الشرطة المشكّلة
نيسان/أبريل ٢٠١٤	٤٧٦٥	١٧٩٥	إعادة ١٠١٨ فرداً من الأفراد العسكريين إلى الوطن

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	الفرق
الموظفون الدوليون	٥١٣	٤٨٥	(٢٨)
الموظفون الوطنيون	١٠٦٤	٩٥٤	(١١٠)
وظائف مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة	٣	-	(٣)
متطوعو الأمم المتحدة	٢٣٧	٢٣٧	-

٢٨ - تصل الميزانية المقترحة للموظفين المدنيين للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٣٠٠ ٩١٨ ١٢٣ دولار، بزيادة قدرها ٦٠٠ ٥٠٢ ٣ دولار، أو نسبتها ٢,٩ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

أما زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين، التي تُعزى إلى تطبيق معدل شغور أدنى وتنفيذ الجدول المنقح للمرتبات، فيقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب تخفيض ١١٠ وظائف (انظر أيضا الفقرة ٣٠ أدناه)، وتطبيق معدل شغور أعلى (A/67/755، الفقرتان ١٣٠ و ١٣١). وقد طُبقت عوامل الشغور التالية على تقديرات التكاليف للموظفين المدنيين: ٩ في المائة للموظفين الدوليين، و ٢٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٥ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ و ٧ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بـ ١٢ في المائة و ١٥ في المائة و ٥ في المائة و ٩ في المائة على التوالي، فيما يخص الفترة السابقة.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من خلال المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن معدلات الشغور الفعلية فيما يخص الأفراد المدنيين كانت، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، على النحو التالي: ١١,١ في المائة للموظفين الدوليين، و ٢٥,٧ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٧,٢ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٧,٢ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة. وفي ضوء تلك المعلومات، توصي اللجنة بتطبيق معدلات الشغور التالية للموظفين المدنيين على تقديرات التكاليف فيما يخص الأفراد المدنيين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩,٥ في المائة للموظفين الدوليين، و ٢٣ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٥,٤ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. وتوصي بأن يبقى معدل الشغور بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، حسبما اقترح، عند ٧ في المائة.

٣٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من خلال الجدول الوارد أعلاه أن مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين المدنيين ستؤدي إلى انخفاض صاف قدره ١٤١ وظيفة ثابتة ومؤقتة، منها ١١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة لموظفين وطنيين (١١٠ وظائف ثابتة ووظيفة واحدة مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الوظائف الثابتة والمؤقتة المخصصة لموظفين وطنيين والتي تقرر إلغاؤها/وقفها والبالغ عددها ١١١ وظيفة ثابتة/مؤقتة، كان منها ٢١ وظيفة شاغرة، حتى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة، أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، أن البعثة تقوم بتنفيذ سلسلة من التدابير اللازمة لدعم الموظفين الذين قد يتأثرون جراء عملية التقليل، بما في ذلك إصدار التعميمات الإعلامية، والبت على الشبكة الداخلية (الإنترانت)، وعقد لقاءات مفتوحة. إضافة إلى ذلك، فلا تزال الجهود مستمرة منذ عام ٢٠٠٩ من أجل إعداد الموظفين الوطنيين لسحب البعثة نهائياً من خلال برامج لبناء القدرات، ونشر المعلومات المتعلقة بالحصول على وظائف بديلة في ليبيريا، وتقديم المشورة الخاصة بالوظائف. وقد أكدت اللجنة في وقت سابق على أهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين في بعثات حفظ السلام لتيسير انتقالهم إلى

شغل وظائف محلية خلال مرحلة تقليص البعثات ثم سحبها في نهاية المطاف. وتُثني اللجنة على البعثة لما اضطلعت به من جهود في هذا الصدد، وهي تأمل أن تتواصل تلك الجهود. وترى ضرورة تطبيق الدروس المستفادة من تجارب البعثات الأخرى، حسب الاقتضاء.

توصيات بشأن الوظائف

٣١ - كما جاء في الفقرة ١٥ أعلاه، تستجيب التغييرات التي اقترحها الأمين العام في ملاك الموظفين للدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة بأن تُجري التعديلات الداخلية المناسبة التي يستدعيها التخطيط لعملية انتقال تجتمع لها مقومات النجاح، وتراعي التحديات العامة، ولا سيما التحديات التي تعترض سبيل الحوكمة وسيادة القانون، وتراعي السياق السياسي، لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٦٤، من أن تزيد البعثة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم. ويرد في وثيقة الميزانية (A/67/777، الفقرات ٤٣-١١٢) وصف مفصل للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار كل عنصر. وقد أرفق بهذا التقرير قائمة بالتغييرات.

إعادة تصنيف الوظائف

٣٢ - في إطار العنصر ٤: الدعم، يقترح الأمين العام رفع رتبة وظيفتين في المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا، وهما: وظيفة واحدة لموظف طيران من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، مع ما يستتبعه ذلك من تغيير اللقب الوظيفي ليصبح كبير موظفي المكتب الإقليمي لسلامة الطيران، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الطيران من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤. وتهدف عمليتا إعادة التصنيف المقترحتان إلى النهوض بأعباء تزايد حجم وتعقيد العمل الذي يضطلع به المكتب، الذي أنشئ خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ في حدود الموارد المتاحة، وهو يقدم خدمات الرقابة على سلامة الطيران إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. إضافة إلى ذلك، فإن إعادة التصنيف برفع الرتبة إلى ف-٥ تهدف إلى ضمان جعل رتبة ومركز رئيس المكتب معادلين لرتبة ومركز رؤساء الأقسام في البعثات العاملة في المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة تصنيف الوظيفتين على نحو ما اقترح الأمين العام.

الوظائف المحولة

٣٣ - في الفريق المعني بالسلوك والانضباط (العنصر ٤: الدعم)، يُقترح تحويل ثلاث وظائف مؤقتة كانت تمول في السابق في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة؛ وهذه

الوظائف هي (وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف معني بالسلوك والانضباط، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة الوطنية). ويشير الأمين العام، دعماً لاقتراحه، إلى أن مهام هذه الوظائف المؤقتة قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، وهي تُعدُّ حالياً مهام ذات طابع مستمر (المرجع نفسه، الفقرة ١١٢). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تحويل الوظائف المشار إليها أعلاه.

إعادة انتداب الوظائف ونقلها

٣٤ - يقترح الأمين العام إعادة انتداب ما مجموعه ٣٥ وظيفة ونقل ما مجموعه ٢٠٥ وظائف. وتوجز هذه العمليات في الفقرات التالية، وترد بالتفصيل في مرفق هذا التقرير.

٣٥ - ويقترح في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ما يلي:

(أ) إعادة انتداب وظيفتين (١ ف-٥، ووظيفة لموظف فني وطني) ونقل ثلاث وظائف (١ ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) لإنشاء وحدة تخطيط استراتيجي جديدة تضطلع بمسؤوليات الانتقال الأمني، مع القيام تدريجياً بتوسيع نطاق التخطيط للمرحلة الانتقالية ليشمل الإشراف على عمليات الانتقال التي تنفذها البعثة في جانبها المدني (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٣ و ٤٤)؛

(ب) إعادة انتداب وظيفتين من الوظائف الثابتة والمؤقتة (١ ف-٤ ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) ونقل وظيفة واحدة (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) لإنشاء وحدة جديدة لدعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات من أجل الاحتفاظ بقدرة البعثة على استباق التحديات الإقليمية، ولا سيما على طول حدود ليبيريا، والتصدي لها عن طريق زيادة قدرتها الفنية على تحديد المبادرات الشاملة الواسعة النطاق الرامية إلى تحقيق الاستقرار السريع والبعيد المدى وتنسيق هذه المبادرات ودعمها (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥ و ٤٦)؛

(ج) نقل أربع وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) إلى فريق الدعم الميداني من أجل تعزيز التنسيق بين مقر البعثة ومكاتبها الميدانية البالغ عددها ١٥ مكتباً (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧)؛

(د) نقل ١٠١ من الوظائف الثابتة والمؤقتة (٥ ف-٤، و ١٩ ف-٣، و ٦ ف-٢، و ١٧ وظيفة لموظف فني وطني، و ٢٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة،

و ٢٨ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) إلى المكاتب القطرية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على هيكل الإبلاغ للمكاتب (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٨ و ٤٩)؛

(هـ) إعادة انتداب ١٤ من الوظائف الثابتة والمؤقتة (١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) ونقل ٦ من الوظائف الثابتة والمؤقتة (٢ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) إلى مركز التحليل المشترك للبعثة من أجل تعزيز قدرة البعثة في مجالي جمع المعلومات والكشف المبكر عن الأخطار للتعويض عن انخفاض الوجود العسكري (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠)؛

(و) إعادة انتداب وظيفتين (وظيفتان من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) ونقل وظيفة واحدة (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) من الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى مركز العمليات المشتركة من أجل زيادة قدرته من الموظفين المدنيين بحيث يتمكن من الاضطلاع بالمسؤولية عن رصد المعلومات والإبلاغ عنها والتوعية بالأوضاع السائدة على نحو متكامل (المرجع نفسه، الفقرة ٥١).

٣٦ - ويقترح في إطار العنصر ١: الأمن، نقل ثلاث وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة المكتب على معالجة القضايا المتعلقة بنقل المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩).

٣٧ - ويقترح في إطار العنصر ٢: سيادة القانون، إعادة انتداب ٣ وظائف (١ مد-١، و ٢ ف-٥) ونقل ٣٢ وظيفة (٤ ف-٤، و ٥ ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و ١٤ وظيفة لموظف في وطني و ٧ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) في سياق عملية إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للبعثة المبينة في الفقرة ١٦ أعلاه. وفي نفس السياق، يقترح إعادة انتداب وظيفتين (١ مد-١ و ١ ف-٥) ونقل ٥٢ وظيفة (٢ ف-٥، و ١٥ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٨ وظائف لمطوعي الأمم المتحدة) من الوظائف الثابتة والمؤقتة في إطار العنصر ٣: توطيد الحكم الديمقراطي (المرجع نفسه، الفقرات ٦٣-٦٩ و ٧٦-٨٣).

٣٨ - ويقترح الأمين العام في إطار العنصر ٤: الدعم، عمليات إعادة الانتداب والنقل التالية:

(أ) في مكتب مدير دعم البعثة، نقل وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من القسم الهندسي من أجل ضمان تنفيذ العمليات والأنشطة اليومية في مجال الصحة والسلامة المهنية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٢)؛

(ب) في المكاتب الإقليمية، نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ لموظف إداري من القسم الهندسي من أجل تعزيز القدرة على إسداء المشورة إلى العنصر الفني للبعثة بشأن السياسات والقواعد والاستراتيجيات في مجال الدعم الإداري (المرجع نفسه، الفقرة ٩٤)؛

(ج) في المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا، إعادة انتداب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري من قسم النقل من أجل التصدي لزيادة عبء العمل الذي يضطلع به المكتب (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥)؛

(د) في قسم الخدمات الطبية، إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من قسم الإمدادات، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المالية ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم المشتريات من أجل تعزيز قدرة القسم في مجال التمريض (المرجع نفسه، الفقرة ١٠١)؛

(هـ) في قسم الطيران، إعادة انتداب وظيفة من الرتبة ف-٣ من المركز المشترك للعمليات اللوجستية، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من قسم المشتريات، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم النقل من أجل التصدي لزيادة عبء العمل الإضافي الناجم عن زيادة عدد طلعات طائرات الهليكوبتر على طول الحدود مع كوت ديفوار وزيادة نشاط الطيران المدني في ليبيريا (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٥).

٣٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على عمليات انتداب الوظائف ونقلها المذكورة أعلاه.

الوظائف الملغاة

٤٠ - يقترح الأمين العام إلغاء ٣٠ وظيفة دولية (١ مد-١، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٢٠ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ١١١ وظيفة وطنية (وظيفة لموظف فني وطني و ١١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة). وإذ تضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٣٠ أعلاه، فإنها توصي بالموافقة على إلغاء ١٤١ وظيفة.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المخصصات ٢٠١٣/٢٠١٢	المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفرق
١٤٤ ١٠١ ١٠٠	١٥٠ ٣٠٢ ٦٠٠	٦ ٢٠١ ٥٠٠

٤١ - تقدر التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بمبلغ ٦٠٠ ٣٠٢ ١٥٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦٢٠١ ٥٠٠ دولار، أو نسبتها ٤,٣ في المائة، عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويقابل انخفاض الاحتياجات في إطار معظم أوجه الإنفاق زيادات تحت بنود الأفراد المقدمين من الحكومات، والنقل البري، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

الاستشاريون

٤٢ - تصل الاحتياجات المقدرة تحت بند الاستشاريين للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٦٧٣ ٣٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٢١٧ ٧٠٠ دولار، أو نسبته ٢٤,٤ في المائة مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وكما أشار الأمين العام، يرجع السبب الرئيسي في هذا الفرق إلى انخفاض الحاجة إلى الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بالتدريب، لأن عددا أقل من الدورات التدريبية سيقدم في سياق تقليص العنصرين العسكري والمدني للبعثة (انظر أيضا الفقرة ٥٩ أدناه) (A/67/755، الفقرة ١٣٤).

٤٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء أن النفقات المتعلقة بالاستشاريين للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ كانت أقل بنسبة ٤٩,٧ في المائة عما هو مدرج في الميزانية، ويعزى ذلك أساسا إلى اتخاذ قرار بالاستعانة باستشاريين محليين بدلا من الاستشاريين الدوليين في الأنشطة غير التدريبية (A/67/609، الفقرة ٦٢). وتثني اللجنة على البعثة لقرارها بتعيين استشاريين محليين بدلا من الاستشاريين الدوليين، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تشجيع بعثات حفظ السلام الأخرى على أن تحذو نفس الحذو، حيثما كان ذلك ممكنا.

المرافق والهياكل الأساسية

٤٤ - تصل الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٤٨ ٥٧٦ ٧٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٣١٩ ١٠٠ دولار، أو نسبته ٠,٧ في المائة مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، بسبب تقليص عدد الأفراد العسكريين؛ وصهاريج المياه وخزانات التعفين ومعدات أماكن الإقامة، بسبب إغلاق المعسكرات؛ والمرافق العامة، بسبب استئجار نسبة أكبر من إمدادات المياه للبعثة من الآبار لا عن طريق الهيئة الوطنية لإدارة المياه؛ والخدمات الأمنية، بسبب إبرام عقد بشروط أفضل مع مورّد جديد؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب انخفاض عدد المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة والمولدات المملوكة

للوحدات. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة الاحتياجات فيما يتعلق باستبدال المعدات والمرافق البالية؛ والمعدات الكهربائية؛ واستئجار الأماكن؛ وخدمات الصيانة؛ وخدمات البناء؛ وقطع الغيار واللوازم (A/67/755، الفقرتان ١٣٦ و ١٣٧).

٤٥ - وبالإشارة بصفة خاصة إلى خدمات البناء، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الاحتياجات ذات الصلة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ازدادت بمقدار ٨٠٠ ٧٢٢ دولار، أو بنسبة ١٥٨,٩ في المائة عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويُذكر أن الفرق يعزى إلى خدمات الصرف الصحي والخدمات البيئية، وشبكة السلامة والأمن، والمشاريع الإنشائية التنفيذية. ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بقائمة مفصلة بالمشاريع المقررة وتكاليفها المقدرة. وأبلغت اللجنة بأن جميع المشاريع المقترحة لفترة الميزانية تتعلق بالاحتياجات التشغيلية للبعثة، وأن أياً منها لم يرحل من الفترة المالية السابقة. وأبدت، في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/67/780)، اللجنة الاستشارية تعليقات إضافية بشأن أنشطة البناء في بعثات حفظ السلام.

٤٦ - ولاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق عن أداء وميزانية البعثة أن موارد إضافية ستلزم في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لمشاريع البناء في الميناء والمطار، حيث طلب إلى البعثة أن تقوم بتحديد وبناء أماكن عمل بديلة (A/66/718/Add.13، الفقرة ٣٩). ولدى الاستفسار عن الحالة الراهنة لهذه المشاريع، أُبلغت اللجنة أن الحكومة لم تنفذ حتى الآن خطتها لاسترجاع المرافق التي تستخدمها البعثة في الميناء والمطار. وبالتالي، ما زالت البعثة تستخدم المرافق الموجودة هناك ولم تقم ببناء أي أماكن عمل جديدة. وقد أعيدت برمجة الموارد المخصصة أصلاً لهذا الغرض للاضطلاع بالمشاريع ذات الأولوية المتصلة بالمرحلة الانتقالية، مثل بناء معسكرات لوحدات الشرطة المشكلة الجديدة وتفكيك/تجديد معسكرات القوات العسكرية.

النقل البري

٤٧ - تصل الاحتياجات المقدّرة من الموارد تحت بند النقل البري في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٢٠٠ ٩٢٢ ١٣ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٩١٤ ٤ دولار، أو نسبتها ٥٤,١ في المائة عن مخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويشير الأمين العام إلى أن العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق يتمثل في اقتناء مركبات بديلة وقطع غيار لأسطول المركبات العتيقة في البعثة. ويقابل الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالوقود، بسبب انخفاض الاستهلاك بنسبة ٥ في المائة (A/67/755، الفقرة ١٣٨).

٤٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، بأن المعدات تتآكل في ليبريا بسرعة بسبب الظروف البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد أحوال الطرق بالغة السوء، وهو ما يؤدي إلى قدر أكبر من استهلاك المركبات. ومن أجل احتواء التكاليف، أرجحت عمليات اقتناء المركبات للفترتين المائيتين الماضيتين. وبالتالي، فإن عمر ٢٧ في المائة من مركبات الركاب الخفيفة في البعثة يزيد الآن عن ٧ سنوات. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه سيستعاض خلال فترة الميزانية عن ٧٥ مركبة (٩ سيارات إسعاف رباعية الدفع، و ٦ شاحنات متوسطة لنقل مياه المجاري، و ٧ من الحافلات الصغيرة التي تتسع لـ ١٥ راكبا، و ٥٢ مركبة رباعية الدفع للأغراض العامة، ومركبة قطر رباعية الدفع). وتلاحظ اللجنة من وثيقة الميزانية أن مجموع مركبات أسطول البعثة يتألف من ١٠١٣ مركبة مملوكة للأمم المتحدة.

٤٩ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن توزيع عمليات الاقتناء المقررة على مدى فترات ميزانية متعاقبة لن يكون سليما من الوجهة الاقتصادية لأن المركبات القديمة تكبد تكاليف كبيرة للغاية فيما يتعلق بعمليات الإصلاح، والصيانة، وقطع الغيار. وبالإضافة إلى ذلك، سيطول وقت تعطل المركبات، وهو ما يمكن أن يؤثر في الأنشطة التنفيذية. وقد علقت اللجنة بتفصيل أكبر على المسائل المتصلة بالعمر المتوقع للمركبات في تقريرها عن القضايا الشاملة (A/67/780).

٥٠ - وفي مسألة ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء وقوع ٤٥ حادثا كبيرا من حوادث المركبات خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (A/67/609)، الإنجاز المتوقع ٤-١: تزويد البعثة بدعم لوجستي وإداري وأمني يتسم بالفعالية والكفاءة). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة أن جميع الحوادث الـ ٤٥ تعزى إما إلى خطأ السائقين أو سوء أحوال الطرق، وليس إلى عمر مركبات البعثة. وأبلغت اللجنة كذلك أن البعثة اتخذت عددا من التدابير الرامية إلى خفض عدد الحوادث، بما في ذلك تنظيم حملة شاملة لمدة أسبوع بشأن السلامة على الطرق والوقاية من الحوادث، مرتين في السنة؛ وإجراء اختبارات إلزامية خطية وعملية لجميع مستخدمي المركبات، فضلا عن التدريب الإلزامي للسائقين على قيادة المركبات في المناطق الوعرة وفي جميع أنواع الأراضي؛ وتدريب السائقين على القيادة الدفاعية. وتأمل اللجنة أن تسفر تدابير السلامة على الطرق التي تنفذها البعثة عن انخفاض عدد حوادث المركبات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

النقل الجوي

٥١ - تصل الاحتياجات المقدرة من الموارد تحت بند النقل الجوي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٤٨ ٥٣٨ ٩٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٠ ١٤٧ دولار، أو نسبته ٠,٣ في المائة مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في وقف خدمات طائرة هليكوبتر متوسطة مخصصة للخدمات، وهو ما يقابله جزئيا احتياجات إضافية متعلقة باستئجار وتشغيل الطائرة الثابتة الجناحين التابعة للبعثة بسبب زيادة تكاليف الأسطول المضمونة وزيادة تكلفة ساعات الطيران (A/67/755، الفقرة ١٣٩).

٥٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء أن النفقات في إطار النقل الجوي للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ تقل بنسبة ١١ في المائة عما هو مدرج في الميزانية، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل الطائرة نتيجة لإعادة تشكيل أسطول البعثة. وعلى وجه الخصوص، استعيز عن الطائرة ذات الجناحين الثابتين والقدرة الاستيعابية العالية بطائرة ذات قدرة أقل، مما حد من استخدامها في تناوب القوات (A/67/609، الفقرة ٦٥).

٥٣ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بوقف عقد طائرة الركاب التابعة للبعثة ذات الجناحين الثابتين والقدرة الاستيعابية العالية (من طراز Boeing 757-200) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والاستعاضة عنها بادئ الأمر بطائرة ركاب أخرى ذات قدرة استيعابية محدودة نسبيا (من طراز Boeing 737-500). وبسبب القدرة الاستيعابية المحدودة لهذه الطائرة، لم يكن بالإمكان استخدامها في عمليات تناوب القوات، وبالتالي لم يستفد منها كما ينبغي. وكان يتعين تنفيذ العديد من عمليات التناوب بالاستعانة بموردين تجاريين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، استعيز عن الطائرة من طراز Boeing 737-500 بطائرة من طراز Boeing 737-400 ذات القدرة الاستيعابية الأعلى على نقل البضائع والركاب. وقد نجحت هذه الطائرة بتنفيذ الرحلات الجوية الخاصة بتناوب القوات دعما للبعثة ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى جميع المقاصد في أفريقيا وأوكرانيا وغرب آسيا، على الرغم من أن عدد الرحلات الجوية اللازمة لنقل نفس العدد من الركاب ازداد بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بعدد الرحلات الجوية اللازمة باستخدام الطائرة الأصلية من طراز Boeing 757-200. وأبلغت اللجنة كذلك أن الوفورات في تكاليف استئجار الطائرة الثابتة الجناحين للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ بلغت ٤,٩ ملايين دولار. غير أن الاعتماد المؤقت على الموردين التجاريين لتيسير تناوب القوات أدى إلى تكبد نفقات إضافية قدرها ٣,٧ ملايين دولار في إطار بند الميزانية المتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقارير الأداء المقبلة معلومات عن المكاسب في الكفاءة الناتجة عن عمليات إعادة تشكيل أساطيل الطائرات بطريقة شاملة من خلال الإشارة إلى كل من مجموع الوفورات التي تحققت ومجموع التكاليف الإضافية المتكبدة.

٥٤ - وأبلغت أيضا اللجنة الاستشارية، رداً على استفسار منها، بأن الاتفاق الطويل الأجل الخاص بكل طائرة مستأجرة في البعثة أُعدّ بالاقتران مع دعوة ل طرح عطاءات حددت فيها المهام التي ستؤديها الطائرات وعدد ساعات الطيران. ويُطبّق جدول يحدد التكاليف القياسية (جدول الأسعار) على جميع الاتفاقات الطويلة الأجل لاستئجار الطائرات. وشعبة المشتريات في مقر الأمم المتحدة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن تقييم دعوات طرح العطاءات، وبالتالي عن جداول الأسعار بالنسبة لجميع العقود. وعند الاستعاضة عن الطائرة من طراز Boeing 757-200 بطائرة ذات قدرة استيعابية أقل وهي طائرة من طراز Boeing 737-500، أُجري تقييم أولي تمت استشارة البعثة أثناءه. فلقد كان من شأن استبدال الطائرة من طراز Boeing 757-200 أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف السنوية الثابتة من ١٤,٣ مليون دولار إلى ٤,٥ مليون دولار. وانخفضت تكلفة ساعة الطيران من ٩٣٠ دولاراً في الساعة إلى ٥١٠ دولاراً في الساعة. إلا أنه نظراً إلى أن البعثة قد أعربت عن قلقها إزاء القدرة الاستيعابية للطائرة الـ Boeing 737-500، تمت الاستعاضة، كما جاء في الفقرة السابقة، عن تلك الطائرة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بطائرة Boeing 737-400 وهي ذات قدرة استيعابية أكبر. وأبلغت اللجنة كذلك، رداً على استفسار منها، بأن التركيز على عدد ساعات الطيران السنوية الثابتة قد يؤدي في بعض الحالات إلى تقليص هامش المرونة اللازمة في التعامل مع الظروف المتغيرة، إلا أن الهدف من التقييم العام وإعداد العقود هو إيجاد الحل الأنسب بأقل تكاليف ممكنة. وتشدد اللجنة على ضرورة أن يولي الأمين العام الاعتبار الواجب للأثر التشغيلي للتغييرات المدخلة على هيكل عقود النقل الجوي.

تكنولوجيا المعلومات

٥٥ - تُقدّر الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ قدره ٨٠٠ ٧٨٥ ٤ دولار، ويعكس هذا المبلغ زيادة قدرها ٧٠٠ ٩٠٧ دولار، أو ٢٣,٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وأوضح الأمين العام أن العامل الرئيسي الذي أسهم في هذه الزيادة هو الحاجة إلى استبدال المعدات العتيقة. ويلزم أيضاً تخصيص موارد إضافية لخدمات تكنولوجيا المعلومات بسبب تخصيص اعتمادات لتغطية تكاليف الدعم على المستويات الأولى والثاني والثالث لتنظيم البرمجيات والتطبيقات الجديدة

أو المحسّنة/المحدّثة بما في ذلك حزمة برمجيات الدعم الميداني (التي تمكّن من استخدام نظام أموجا)، وخدمات الدعم التي يقدمها مركزياً مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/67/755، الفقرة ١٤١).

٥٦ - وحصلت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، على معلومات مفصّلة عن معدات تكنولوجيا المعلومات المقرر شراؤها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ومن المقرر أن يصل مجموع المبالغ التي ستنتفق في هذا الصدد ٢٠٠ ٢١١ ١ دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً، رداً على استفسار منها، بأن البعثة ستخفض مجموع ممتلكاتها من الحواسيب خلال فترة الميزانية، حيث سينخفض عدد الحواسيب المكتبية بواقع ٥٨٧ حاسوباً من ١ ٧١٨ حاسوباً خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ١ ١٣١ حاسوباً خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وسيخفض عدد الحواسيب المحمولة بواقع ٢٩٩ حاسوباً من ١ ٠٠٥ حواسيب محمولة إلى ٧٠٦ حواسيب محمولة.

٤ - مسائل أخرى

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٥٧ - في الفقرة ١١٤ من وثيقة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أن تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تراعي فيها المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وقدرها ٣٣٩ ٠٠٠ دولار، وهي تشمل مبلغ ٦٤ ٠٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية نتيجة لتخفيض استهلاك الوقود بسبب تجميع المعسكرات من أجل تقليل عدد المولدات الكهربائية ومكيفات الهواء؛ ومبلغ ٢١٠ ٠٠٠ دولار تحت بند النقل البري نتيجة للتخفيض بنسبة ٣ في المائة في المسافات المقطوعة بسبب تطبيق مبادئ توجيهية صارمة فيما يتعلق باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام؛ ومبلغ ٦٥ ٠٠٠ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات نتيجة لانخفاض عدد الخوادم بسبب زيادة استعمال الخوادم الافتراضية.

٥٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بالنسبة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، شملت تقديرات التكاليف مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة قدرها ١٦ ٦٢٠ ٥٠٠ دولار، تُعزى أساساً إلى قرار تمديد العمر الافتراضي لصلاحية الأصول من الناحية الاقتصادية، وإلى تغيير تكوين أسطول الطائرات (A/66/691، الفقرة ٧٠). وعند الاستفسار عن أسباب التراجع الملحوظ في المكاسب المتوقعة الناتجة عن زيادة الكفاءة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة واصلت تمديد صلاحية المعدات قدر الإمكان، إلا أنه من المقرر استبدال بعض المعدات خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ولذلك ليس من المتوقع تحقيق مكاسب

نتيجة عن زيادة الكفاءة. وإضافة إلى ذلك، لن يتم إدخال المزيد من التغييرات الرئيسية على تكوين أسطول الطائرات. وتشعر اللجنة ببحينة الأمل لعدم تحديد الأمين العام سبل تحقق مكاسب أكبر نتيجة لزيادة الكفاءة خلال فترة الميزانية، خاصة وأن البعثة بصدد خفض عنصرها العسكري. وتوصي اللجنة بأن يُطلب من البعثة تحديد مجالات أخرى للقيام بمبادرات لتحسين الكفاءة خلال فترة الميزانية، والإبلاغ عن النتائج المحققة في تقرير الأداء للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

التدريب

٥٩ - يشير الأمين العام في الفقرة ١١٨ من وثيقة الميزانية أن الاحتياجات من الموارد اللازمة للتدريب خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تقدر بمبلغ ٨٠٠ ٠٤٦ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات قد انخفضت بمبلغ قدره ٨٠٠ ١٧٨ دولار مقارنة باحتياجات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ التي بلغت ٦٠٠ ٢٢٥ دولار (A/66/691)، الفقرة ٧٤). وتلاحظ اللجنة كذلك من الجدول الوارد في الفقرة ١١٩ من تقرير الأمين العام أنه من المتوقع أن يسجل عدد المشاركين، ولا سيما من الموظفين الوطنيين، في الدورات التدريبية الداخلية والخارجية انخفاضا كبيرا خلال فترة الميزانية. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها عن ذلك، بأن الاتجاه التنازلي في عدد الموظفين الوطنيين الذين سيتلقون تدريبات هو انعكاس لاتمام دورات تُنظَّم لمرة واحدة للتدريب على النظم الجديدة، مثل نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا وإنسبير، فعندما يحصل الموظفون على شهادة على القدرة على استخدام تلك النظم، فأهم لن يحتاجوا، على الأرجح مزيداً من التدريبات. وإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض المتوقع في عدد الموظفين سيؤدي إلى خفض العدد الإجمالي للأفراد الذين يُتَوَقَّع أن يشاركوا في الدورات التدريبية.

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٦٠ - وكما جاء في الفقرة ١٢١ من وثيقة الميزانية، تقدر الاحتياجات من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٦٠٠ ٦٤٨ دولار. ويشير الأمين العام في الفقرة ١٢٢ من تقريره أنه، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مكلفة بالعمل مع حكومة ليبيريا من أجل معالجة الثغرات الرئيسية التي يجب سدها من أجل تيسير نجاح عملية الانتقال. ولهذا الغرض، استهلكت البعثة، خلال فترة الميزانية، برنامجاً لبناء قدرات القوات المسلحة الليبيرية في مجال إبطال مفعول المعدات المتفجرة، الذي صدر في إطار التقييم المشترك الذي أجرته البعثة وحكومة ليبيريا لقدرات الأمن الوطني ومواطن ضعفه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

باعتباره مجالاً تنقصه القدرات بشدة. ويؤكد الأمين العام أنه، في الوقت الحاضر، تقوم ثلاث سرايا هندسية عسكرية تابعة للبعثة بتخفيف حدة المخاطر الأمنية الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة. غير أن القدرات الهندسية لدى البعثة ستصبح محدودة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ نتيجة لتقليص وجود البعثة العسكري، وتفتقر المؤسسات الأمنية الليبرية حالياً للإمكانات التي تتيح لها القيام بهذه الأنشطة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج بناء القدرات، الذي تشرف عليه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، سيتألف من دورتين تدريبيتين لـ "تدريب المدربين".

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦١ - أثناء النظر في مقترحات الأمين العام، حصلت اللجنة الاستشارية على معلومات عن التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأبلغت اللجنة، في جملة أمور، أن فريق الرصد المعني بالمعايير المحاسبية قد أبلغ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بأن البعثة تسير نحو تنفيذ هذه المعايير في التاريخ المحدد وهو ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد تلقى أكثر من ١٥٠ موظفاً تدريبات على الحاسوب وتدريبات بإشراف مدربين في إطار التحضيرات لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويرتقب الشروع في تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة المتصلة بهذه المعايير بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ ويرتقب الانتهاء من تنقية البيانات المتعلقة بالمخزون بحلول ٣٠ نيسان/أبريل.

خامساً - الخلاصة

٦٢ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الفقرة ٧١ من تقرير الأداء (A/67/609). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيدُ الحر البالغ ٧٣٠ ٦٤٢ ٢ دولاراً إضافة إلى الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٧٠٠ ٨١٩ ٨ دولاراً.

٦٣ - ويرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الفقرة ١٤٥ من تقرير الميزانية المقترحة (A/67/755). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية مبلغاً وقدره ٨٠٠ ٥٥٠ ٤٧٧ دولاراً لتغطية نفقات البعثة خلال فترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأن تقسم مبلغاً قدره ٧٠٠ ٣٨٧ ١١٩ دولاراً إلى أنصبة مقرره للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى

ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، توصي اللجنة الاستشارية بقسمة مبلغ قدره ١٠٠ ١٦٣ ٣٥٨ دولار إلى أنصبة مقررة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

الوثائق

- أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/609)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/755)
- التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2012/230)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/718/Add.13)
- قرار الجمعية العامة ٣٠١/٦٥ و ٢٧٥/٦٦ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
- قرارات مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ١٩٧١ (٢٠١١) و ٢٠٠٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢)

المرفق

موجز التغييرات المقترحة في ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
التوجيه التنفيذي والإدارة			
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	١ -	ف-٤	نقل وظيفة موظف تخطيط إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي
وحدة التخطيط الاستراتيجي	١ +	ف-٥	إعادة ندب وظيفة كبير موظفي التخطيط من قسم الشؤون المدنية
	١ +	ف-٤	نقل وظيفة موظف تخطيط من مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
	١ +	م ف و	إعادة ندب وظيفة موظف تخطيط من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	١ +	م و	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
وحدة دعم التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات	١ +	ف-٤	إعادة ندب وظيفة موظف اتصال من قسم حقوق الإنسان والحماية
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١ +	م أ م	إعادة ندب وظيفة موظف اتصال معاون من قسم الشؤون المالية
فريق الدعم الميداني	١ +	ف-٤	نقل وظيفة موظف تنسيق من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية
	١ +	ف-٣	نقل وظيفة موظف تنسيق من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
	١ +	م و	نقل وظيفة كاتب من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
مكاتب المقاطعات	٥ +	ف-٤	نقل وظيفتين يشغلها رئيس مكتب ميداني من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات و ٣ وظائف من قسم الشؤون المدنية
	١٩ +	ف-٣	نقل ١٣ وظيفة يشغلها رؤساء مكاتب ميدانية من قسم الشؤون المدنية، ووظيفة من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، و ٣ وظائف من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفتين من مكتب الاتصالات والإعلام
	٦ +	ف-٢	نقل ٦ وظائف لموظفين مكلفين بحقوق الإنسان من قسم حقوق الإنسان والحماية

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	١٧ +	م ف و	نقل ٧ وظائف لموظفين مكلفين بحقوق الإنسان من قسم حقوق الإنسان والحماية؛ ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بشؤون سيادة القانون من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي؛ ونقل ٨ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية
	٢٦ +	م و	نقل وظيفتين لمساعدين مكلفين بالإنتاج الإذاعي و ٥ وظائف لمساعدين مكلفين بشؤون الإعلام من مكتب الاتصالات والإعلام؛ ونقل ٨ وظائف لموظفين مكلفين برصد حقوق الإنسان من قسم حقوق الإنسان والحماية؛ ونقل ١١ وظيفة لمساعدين إداريين من قسم الشؤون المدنية
	٢٨ +	م أم	نقل ٦ وظائف لموظفين مكلفين بشؤون سيادة القانون من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي؛ ونقل ١٥ وظيفة لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية؛ ونقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بحقوق الإنسان من قسم حقوق الإنسان والحماية؛ ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالإعلام من مكتب الاتصالات والإعلام
مركز التحليل المشترك للبعثة	٢ +	ف-٤	نقل وظيفتين محللي معلومات: وظيفة من قسم الشؤون المدنية ووظيفة من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١ +	ف-٣	نقل وظيفة محلل معلومات من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١٤ +	م و	إعادة ندب ١٤ وظيفة محللي معلومات من القسم الهندسي
	٢ +	م أم	نقل وظيفتين محلل معلومات معاون: وظيفة من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات، ووظيفة من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
مركز العمليات المشتركة	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
	٢ +	م أم	إعادة ندب وظيفتين لموظف مساعد مكلف بإعداد التقارير: وظيفة من مكتب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية، ووظيفة من قسم الشؤون المالية
مكتب الاتصالات والإعلام	٢ -	ف-٣	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالإعلام إلى مكاتب المقاطعات
	٧ -	م و	نقل وظيفتين لمساعدين مكلفين بالإنتاج الإذاعي، و ٥ وظائف لمساعدين مكلفين بشؤون الإعلام إلى مكاتب المقاطعات
	٢ -	م أم	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالإعلام إلى مكاتب المقاطعات

العنصر ١: الأمن

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة + ١ ف-٤ نقل وظيفة مستشار خاص من قسم الشؤون المدنية

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	١ +	ف-٣	نقل وظيفة موظف مكلف بإعداد التقارير من قسم الشؤون المدنية
	١ +	م خ	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
العنصر ٢: سيادة القانون			
مكتب نائب الممثل الخاص للأمم العام (سيادة القانون)	١ +	مد-١	إعادة ندب وظيفة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون	١ -	ف-٤	نقل وظيفة موظف تدريب إلى وحدة التدريب والتوجيه
	١ -	م خ	نقل وظيفة مساعد إداري إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات
	١ -	م ف و	نقل وظيفة موظف تدريب إلى وحدة التدريب والتوجيه
قسم خدمات العدالة والأمن	١ +	ف-٥	إعادة ندب موظف أقدم مكلف بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٢ +	ف-٤	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٢ +	ف-٣	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	١ +	م خ	نقل وظيفة مساعد إداري من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٦ +	م ف و	نقل ٦ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٣ +	م و	نقل ٣ وظائف لمساعدين إداريين من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
وحدة التدريب والتوجيه	١ +	ف-٤	نقل وظيفة موظف تدريب من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون
	١ +	ف-٣	نقل وظيفة موظف تدريب من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٣ +	م ف و	نقل وظيفة موظف تدريب من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٢ +	م و	نقل وظيفتين لمساعدين إداريين من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
قسم إصلاح القوانين والسياسات	١ +	ف-٥	إعادة ندب وظيفة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	١ +	ف-٤	نقل وظيفة موظف مكلف بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	٢ +	ف-٣	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون
	٥ +	م ف و	نقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
	٢ +	م و	نقل وظيفتين لمساعدين إداريين من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي
شعبة دعم النظام القانوني والقضائي	١ -	مد-١	مدير، سيادة القانون، إعادة ندب الوظيفة إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)
	٢ -	ف-٥	إعادة ندب وظيفتين لموظف أقدم للشؤون القضائية: وظيفة إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات، ووظيفة إلى قسم خدمات العدالة والأمن
	٣ -	ف-٤	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية إلى قسم خدمات العدالة والأمن، ونقل وظيفة إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات
	٥ -	ف-٣	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية إلى قسم خدمات العدالة والأمن؛ ونقل وظيفة موظف تدريب إلى وحدة التدريب والتوجيه؛ ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات
	١ -	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري إلى قسم خدمات العدالة والأمن
	١ -	م ف و	إعادة ندب وظيفة موظف قضائي إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي
	١٥ -	م ف و	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بشؤون سيادة القانون إلى مكاتب المقاطعات؛ ونقل ٦ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية إلى قسم خدمات العدالة والأمن؛ ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية إلى وحدة التدريب والتوجيه؛ ونقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون القضائية إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات
	٨ -	م و	نقل وظيفة مساعد إداري إلى فريق الدعم الميداني؛ ونقل ٣ وظائف لمساعدين للفريق إلى قسم خدمات العدالة والأمن؛ ونقل وظيفتين لمساعدين إداريين إلى وحدة التدريب والتوجيه؛ ونقل وظيفتين لمساعدين إداريين إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات
	٦ -	م أ م	نقل ٦ وظائف لموظفين مكلفين بشؤون سيادة القانون إلى مكاتب المقاطعات
قسم حقوق الإنسان والحماية	١ -	ف-٤	إعادة ندب وظيفة إلى وحدة دعم التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات
	٣ -	ف-٣	نقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بشؤون حقوق الإنسان إلى مكاتب المقاطعات

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	٦ -	ف-٢	نقل ٦ وظائف لموظفين معاونين مكلفين بشؤون حقوق الإنسان إلى مكاتب المقاطعات
	٧ -	م ف و	نقل ٧ وظائف لموظفين مكلفين بشؤون حقوق الإنسان إلى مكاتب المقاطعات
	٨ -	م و	نقل ٨ وظائف لموظفين مكلفين برصد حقوق الإنسان إلى مكاتب المقاطعات
	٥ -	م أم	نقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بشؤون حقوق الإنسان إلى مكاتب المقاطعات

العنصر ٣: توطيد الحكم الديمقراطي

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية	١ -	ف-٥	إعادة ندب وظيفة إلى قسم الحوكمة
	١ -	ف-٤	نقل وظيفة مساعد خاص إلى فريق الدعم الميداني
	١ -	ف-٤	إلغاء وظيفة
	١ -	ف-٣	نقل وظيفة موظف تنسيق إلى فريق الدعم الميداني
	١ +	م ف و	نقل وظيفة موظف معاون مكلف بالشؤون الإنسانية من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
	٣ +	م و	نقل وظيفتين لمساعدين مكلفين بشؤون البرامج ووظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
	١ -	م أم	إعادة ندب وظيفة إلى مركز العمليات المشتركة
قسم توطيد الحكم الديمقراطي	١ +	مد-١	إعادة ندب وظيفة لرئيس مكتب من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
قسم الحوكمة	١ +	ف-٥	إعادة ندب وظيفة رئيس قسم الحوكمة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية
	٥ +	ف-٤	نقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
	٤ +	م ف و	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية، ووظيفتين لموظفين معاونين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية
	٢ +	م و	نقل وظيفتين لمساعدين إداريين من قسم الشؤون المدنية
	٣ +	م أم	نقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
قسم التحليل السياسي	١ +	ف-٥	نقل وظيفة لموظف أقدم للشؤون السياسية من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	٣ +	ف-٤	نقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	٢ +	ف-٣	نقل ٢ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١ +	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	٢ +	م و	نقلوظيفتين لمساعدين إداريين: وظيفة من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات، ووظيفة من قسم الشؤون المدنية
	٣ +	م أم	نقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام	١ +	ف-٥	نقل وظيفة لموظف أقدم للشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية
	٧ +	ف-٤	نقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية؛ ونقل وظيفة موظف مكلف بالإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج؛ ونقل وظيفة موظف مكلف بالشؤون السياسية من قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات
	١ +	ف-٣	نقل وظيفة موظف مكلف بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية
	١ +	ف-٢	نقل وظيفة موظف مكلف بالإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
	٥ +	م ف و	نقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية، ونقلوظيفتين لموظفين معاونين مكلفين بالإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
	٣ +	م و	نقل ٣ وظائف لمساعدين إداريين من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
	٢ +	م أم	نقلوظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية من قسم الشؤون المدنية
قسم التخطيط السياسي ووضع السياسات	١ -	مد-١	إعادة ندب وظيفة إلى قسم توطيد الحكم الديمقراطي
	١ -	ف-٥	نقل وظيفة لموظف أقدم للشؤون السياسية إلى قسم التحليل السياسي

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	٧ -	ف-٤	نقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية إلى مكاتب المقاطعات؛ ونقل وظيفة موظف للشؤون السياسية إلى مركز التحليل المشترك للبعثة؛ ونقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية إلى قسم التحليل السياسي؛ ونقل وظيفة موظف للشؤون السياسية إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام
	٣ -	ف-٣	نقل وظيفة موظف للشؤون السياسية إلى مركز التحليل المشترك للبعثة، ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية إلى قسم التحليل السياسي
	١ -	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف معاون للشؤون السياسية
	٣ -	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري إلى وحدة دعم التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات؛ ونقل وظيفة مساعد إداري إلى مركز التحليل المشترك للبعثة؛ ونقل وظيفة مساعد إداري إلى قسم التحليل السياسي
	١ -	م و	نقل وظيفة مساعد للأعمال المكتبية إلى قسم التحليل السياسي
	٤ -	م أ م	نقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون السياسية إلى قسم التحليل السياسي ووظيفة إلى مركز التحليل المشترك للبعثة
قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج	١ -	ف-٤	نقل وظيفة موظف مكلف بالإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام
	١ -	ف-٣	نقل وظيفة موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى مكاتب المقاطعات
	١ -	ف-٢	نقل وظيفة موظف معاون مكلف بالإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام
	١ -	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري إلى قسم توطيد الحكم الديمقراطي
	٣ -	م ف و	نقل ٣ وظائف لموظفين معاونين مكلفين بالإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج: نقل وظيفتين إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام ونقل وظيفة إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية
	٤ -	م و	نقل ٤ وظائف مساعدين إداريين إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام ووظيفة إلى قسم التحليل السياسي
	١ -	م و	نقل وظيفة مساعد إداري
	١ -	م أ م	نقل وظيفة مؤقتة إلى مركز التحليل المشترك للبعثة
قسم الشؤون المدنية	١ -	مد-١	إلغاء وظيفة
	١ -	ف-٥	إعادة نذب وظيفة إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي
	١ -	ف-٥	نقل وظيفة موظف أقدم للشؤون المدنية إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	١٥ -	ف-٤	نقل وظيفة موظف للشؤون المدنية إلى مركز التحليل المشترك للبعثة؛ ونقل وظيفة مستشار خاص إلى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة؛ ونقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى قسم الحوكمة؛ ونقل ٥ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام؛ ونقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى مكاتب المقاطعات
	١ -	ف-٤	إلغاء وظيفة
	١٥ -	ف-٣	نقل وظيفة موظف للشؤون المدنية إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام؛ ونقل ١٣ وظيفة لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى مكاتب المقاطعات؛ ونقل وظيفة موظف مكلف بإعداد التقارير إلى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة
	١ -	ف-٣	إلغاء وظيفة
	٥ -	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي؛ ونقل وظيفة مساعد إداري إلى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة؛ ونقل وظيفة مساعد إداري إلى قسم الحوكمة؛ ونقل وظيفة مساعد إداري إلى فريق الدعم الميداني؛ ونقل وظيفة مساعد إداري إلى مركز العمليات المشتركة
	١٥ -	م ف و	نقل ٨ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى مكاتب المقاطعات؛ ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية ووظيفتين لموظفين معاونين مكلفين بالشؤون المدنية إلى قسم الحوكمة؛ ونقل ٣ وظائف لموظفين معاونين مكلفين بالشؤون المدنية إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام
	١٧ -	م و	نقل وظيفة مساعد إداري إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي؛ ونقل ١١ وظيفة لمساعدين إداريين إلى مكاتب المقاطعات؛ ونقل وظيفتين لمساعدين إداريين إلى قسم الحوكمة؛ ونقل وظيفتين لمساعدين مكلفين بشؤون البرامج ووظيفة مساعد إداري إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية
	٢٠ -	م أ م	نقل ١٥ وظيفة لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى مكاتب المقاطعات؛ ونقل ٣ وظائف لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى قسم الحوكمة؛ ونقل وظيفتين لموظفين مكلفين بالشؤون المدنية إلى القسم المعني بالمصالحة وتوطيد السلام

العنصر ٤: الدعم

مكتب مدير دعم البعثة	١ -	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف في مجلس التحقيق
	١ +	م أ م	نقل وظيفة مساعد إداري من القسم الهندسي
المكاتب الإقليمية	١ +	ف-٤	نقل وظيفة موظف إداري من القسم الهندسي

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
المكتب الإقليمي لسلامة الطيران في غرب أفريقيا	١ +	ف-٥	إعادة تصنيف وظيفة موظف طيران برتبة ف-٤ إلى رئيس موظفي المكتب الإقليمي لسلامة الطيران برتبة ف-٥
	١ -	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف طيران برتبة ف - ٤ إلى رئيس موظفي المكتب الإقليمي لسلامة الطيران برتبة ف-٥
	١ +	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة موظف طيران من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤
	١ -	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف طيران من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤
	١ +	م و	إعادة ندب وظيفة مساعد إداري من قسم النقل
مكتب رئيس الخدمات الإدارية	١ -	م و	إلغاء وظيفة مساعد إداري
قسم الشؤون المالية	٤ -	خ م	إلغاء ٤ وظائف لمساعدين مكلفين بالشؤون المالية
	٨ -	م و	إلغاء ٨ وظائف لمساعدين مكلفين بالشؤون المالية
	٣ -	م أ م	إعادة ندب ٣ وظائف: وظيفة إلى قسم الخدمات الطبية، ووظيفة إلى مركز العمليات المشتركة، ووظيفة إلى وحدة دعم التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات
قسم إدارة الموارد البشرية	٢ -	خ م	إلغاء وظيفتين لمساعدين مكلفين بشؤون السفر
قسم إدارة الممتلكات	٢ -	خ م	إلغاء وظيفتين لمساعدين مكلفين بمراقبة الممتلكات والمخزون
	١ -	م و	إلغاء وظيفة مساعد مكلف بمراقبة الممتلكات والمخزون
قسم المشتريات	٢ -	خ م	إعادة ندب وظيفتين إلى قسم الطيران
	١ -	م أ م	إعادة ندب وظيفة مؤقتة إلى قسم الخدمات الطبية
قسم الخدمات الطبية	٢ +	م و	إعادة ندب وظيفتين لمرضات من قسم الإمدادات
	٢ +	م أ م	إعادة ندب وظيفتين لمرضات: وظيفة من قسم الشؤون المالية ووظيفة من قسم المشتريات
المركز المشترك للعمليات اللوجستية	١ -	ف-٣	إعادة ندب وظيفة إلى قسم الطيران
قسم مراقبة الحركة	١ -	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف مكلف بمراقبة الحركة
القسم الهندسي	١ -	ف-٤	نقل وظيفة مهندس إلى المكاتب الإقليمية
	٣ -	خ م	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق، ووظيفة مساعد إداري، ووظيفة مساعد لشؤون المخازن
	١٤ -	م و	إعادة ندب ١٤ وظيفة إلى مركز التحليل المشترك للبعثة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	- ٣٧	م و	إلغاء ٨ وظائف لمساعدين مكلفين بالشؤون الهندسية، ووظيفة مساعد لشؤون المخازن، و ٢٢ وظيفة لعمال بناء، و ٦ وظائف لفنيين مكلفين بشؤون الهندسة
	- ١	م أ م	نقل وظيفة مؤقتة إلى مكتب مدير دعم البعثة
قسم الطيران	+ ١	ف-٣	إعادة ندب وظيفة موظف مكلف بالعمليات الجوية من المركز المشترك للعمليات اللوجستية
	+ ٢	خ م	إعادة ندب وظيفة مسؤول عن مكافحة الحرائق ووظيفة مناب مسؤول عن العمليات الجوية من قسم المشتريات
	- ١	خ م	إلغاء وظيفة مساعد مكلف بالعمليات الجوية
	- ١	م ف و	إلغاء وظيفة مسؤول عن العمليات الجوية
	+ ١	م أ م	إعادة ندب وظيفة مسؤول عن سلامة مهام الطائرات من قسم النقل
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	- ٢	ف-٢	إلغاء وظيفتي موظف معاون لتكنولوجيا المعلومات
	- ١	خ م	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الاتصالات
	- ١٠	م و	إلغاء ٣ وظائف لمساعدين مكلفين بإعداد الفواتير و ٧ وظائف لعمال فنيين
قسم النقل	- ١	ف-٤	إلغاء وظيفة نائب كبير موظفي النقل
	- ٢	خ م	إلغاء وظيفتين لمساعدين مكلفين بشؤون النقل
	- ١	م و	إعادة ندب وظيفة إلى وحدة السلامة الجوية
	- ١٨	م و	إلغاء ١٨ وظيفة لمساعدين مكلفين بشؤون النقل
	- ١	م أ م	إعادة ندب وظيفة إلى وحدة سلامة الطيران
قسم الإمدادات	- ٤	خ م	إلغاء ٤ وظائف لمساعدين مكلفين بالإمدادات
	- ٣٥	م و	إلغاء ٢٠ وظيفة لمساعدين مكلفين بالمخازن وإلغاء ١٥ وظيفة لمساعدين مكلفين بالوقود
	- ٢	م و	إعادة ندب وظيفتين إلى قسم الخدمات الطبية
وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات	- ١	خ م	إلغاء وظيفة مساعد مكلف بالمعدات المملوكة للوحدات
الفريق المعني بالسلوك والانضباط	+ ١	ف-٤	تحويل وظيفة مؤقتة لموظف معني بالسلوك والانضباط إلى وظيفة ثابتة
	+ ١	خ م	تحويل وظيفة مؤقتة لمساعد إداري إلى وظيفة ثابتة
	+ ١	م و	تحويل وظيفة مؤقتة لمساعد إداري إلى وظيفة ثابتة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
المساعدة المؤقتة العامة	١ -	ف-٤	تحويل وظيفة مؤقتة لموظف معني بالسلوك والانضباط إلى وظيفة ثابتة
المساعدة المؤقتة العامة	١ -	خ م	تحويل وظيفة مؤقتة لمساعد إداري إلى وظيفة ثابتة
المساعدة المؤقتة العامة	١ -	م و	تحويل وظيفة مؤقتة لمساعد إداري إلى وظيفة ثابتة
المجموع			
الوظائف الدولية	٢٨ -		
الوظائف الوطنية	١١٠ -		
المساعدة المؤقتة العامة	٣ -		

المختصرات: خ م: خدمة ميدانية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م و: موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.